

بعد النهب والتدمير والتوقف القسري، هذا العدد من «شؤون فلسطينية»

هيئة التحرير

نال مركز الابحاث حصته في فترة المحن القاسية التي مرت على منظمة التحرير الفلسطينية خلال عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣. وهذه الفترة التي أثرت احداثها على وضع المنظمة بشكل عام، ومست نشاط معظم اجهزتها، ان لم يكن كلها، كان لها تأثيرها على الوضع العام لمركز الابحاث وعلى اوجه نشاطه المتعددة.

وحصة المركز من هذه المحن كانت ذات «نكهة» خاصة، مختلفة عن تلك التي كانت من نصيب الآخرين. وبعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، ابتدأت التجربة، التي اجتاز المركز مخاطرها، بنهب محتوياته (ثم اعادتها) من قبل الاسرائيليين، وانتهت باقفال مكاتبه ومصادرة محتوياتها (دون اعادتها) من قبل السلطات اللبنانية، ثم بطرد المسؤولين فيه كافة من لبنان او منعهم من العودة اليه.

وبين بداية هذه «التجربة» ونهايتها، حدثت امور عديدة ومختلفة، تكشف بعض انهاط المعاناة، التي لم تكن من نصيب مركز الابحاث وحده، بل من نصيب الفلسطينيين في لبنان كافة، ايضا.

لقد كان مركز الابحاث واحدة من المؤسسات الفلسطينية القليلة التي بقيت في لبنان، بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، اثر الاجتياح الاسرائيلي في صيف عام ١٩٨٢. اما سبب بقاء المركز مكانه، على الرغم من خروج معظم المؤسسات الاخرى، فناجم، في المقام الاول، عن كونه مؤسسة مدنية كانت تعمل في لبنان قبل تبلور الوجود الفلسطيني المسلح فيه. وكانت الحكومة اللبنانية قد اعترفت بالمركز بعد انشائه بفترة وجيزة. ومع قرار الاعتراف بالمركز، منحت حكومة لبنان في اواخر سنة ١٩٦٥ الحصانات والاعفاءات الممنوحة لدور البعثات الدبلوماسية، كما منحت الحصانة الدبلوماسية لمديره العام. ومنذ ذلك الوقت، وحتى اقفال مكاتبه في عام ١٩٨٣، تابع المركز نشاطاته العلمية والفكرية مراعيًا وضعه كمؤسسة معترف بها وفق القانون اللبناني. ولم تسجل أي من المؤسسات اللبنانية مخالفة واحدة ضد المركز خلال ثمانية عشرة سنة انقضت على وجوده في لبنان. وخلال المفاوضات التي جرت لابرام الاتفاق حول فك الحصار الاسرائيلي عن بيروت وخروج المقاتلين الفلسطينيين منها، لم يعترض حتى «حسن الصيت» بشير الجميل على بقاء المركز في بيروت،